



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر

كلمة جمهورية مصر العربية

الاجتماع التحضيري العربي الثالث للحدّ من مخاطر الكوارث

الدوحة، قطر (٣٠ أبريل – ١ مايو ٢٠١٧)

عميد أح / علي هريدي

رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر

نقطة الاتصال الوطنية للحدّ من مخاطر الكوارث

أبريل ٢٠١٧

كلمة جمهورية مصر العربية
الاجتماع التحضيري العربي الثالث للحدّ من مخاطر الكوارث
الدوحة، قطر (٣٠ أبريل - ١ مايو ٢٠١٧)

السيد الرئيس

السادة أصحاب المعالي والسعادة

السادة أعضاء الوفود

السيدات والسادة الحضور

في البداية، اسمحوا لي أن أهني جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث (المكتب الإقليمي للدول العربية) بمناسبة انعقاد الاجتماع التحضيري العربي الثالث للحدّ من مخاطر الكوارث ، كما أتوجه بالشكر للحكومة القطرية لاستضافة هذا الحدث الهام، واغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر لحكومة وشعب قطر على حفاوة الاستقبال.

لقد وصل العالم إلى نقطة حرجة والتحديات التي تواجهنا واسعة جدا، والمخاطر أصبحت معقدة ومتشابكة، وهناك ارتفاع في وتيرة وشدة الظواهر الجوية المتطرفة غير المتوقعة والكوارث، وعلى الرغم من تناقص أعداد القتلى الناجمة عن الكوارث بشكل بطئ (على وجه العموم)، إلا أن هناك تزايد في أعداد المتضررين والخسائر الاقتصادية وسبل العيش المدمرة.

لقد قدم إطار عمل هيوجو (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) مخططا هاما ومؤثرا لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك تعزيز ثقافة الوقاية والتخفيف والتأهب والتأقلم على جميع المستويات، ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم ملحوظ في استثمار الموارد وتعزيز القدرات في التعامل مع الكوارث.

هذا وقد تمّ اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥ - ٢٠٣٠) في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في مارس ٢٠١٥ في سينداي/ اليابان، كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو من نفس العام (٢٠١٥)، ويعتبر هذا الإطار بمثابة الصك الذي يخلف إطار عمل هيوجو وقد بُني على العناصر التي تضمن الاستمرارية لما تم إنجازه في إطار عمل هيوجو.

إن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث يوفر للجهات الفاعلة في عملية إدارة مخاطر الكوارث مجموعة من المبادئ التوجيهية الجديدة، وأنه لا يعمل على زيادة وتعزيز التركيز على الحد من مخاطر الكوارث فحسب، وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع عدد من الوثائق الإستراتيجية الأخرى وهي أجنحة التنمية المستدامة والاتفاق العالمي بشأن تغيير المناخ، وذلك من أجل زيادة تحسين جهود الرامية إلى بناء قدرة الأمم في مجابهة المخاطر.

كما أنه يوفر بقوة فرصة فريدة للمجتمع الدولي لضمان الاتساق والترابط بين السياسات والممارسات والشراكات من أجل التنفيذ.

السادة أعضاء الوفود

السيدات والسادة

إن جمهورية مصر العربية تدرك التحديات التي تفرضها الكوارث والخسائر المتزايدة الناجمة عنها، والتي تمثل مخاطر جسمية ومتزايدة على حياة الأفراد وسبل معيشتهم خاصة الفقراء، بالإضافة إلى التأثير السلبي على مكاسب التنمية التي تتحقق بشق الأنفس.

لقد شاركت في مصر في اعتماد إطار سينداي، وتسعى الحكومة المصرية لتنفيذه من خلال الأنشطة الوطنية، كما شاركت في عملية صياغة مؤشرات التقدم المحرز التي تمت مناقشتها من خلال مجموعة العمل الحكومية الدولية المعنية بصياغة تلك المؤشرات وتطوير المصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

وقد وضع المنتدى الوطني للحدّ من مخاطر الكوارث خارطة طريق تهدف إلى تقديم التوجيه وتسهيل الضوء على عدد من مجالات التركيز لتنفيذ إطار سينداي أخذاً في الاعتبار ما تمّ إنجازه من خلال إطار عمل هيوغو، واستكمال ما يتم التخطيط له ضمن "رؤية مصر للتنمية المستدامة" إستراتيجية مصر ٢٠٣٠".

ومنذ اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، اتخذت الحكومة المصرية العديد من الخطوات لتعزيز نظام إدارة الكوارث والحد من المخاطر بما في ذلك ما يلي:

١) مراجعة وتحديث الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مع مراعاة العناصر والاعتبارات المبتكرة في إطار سينداي، من خلال إدماج مفهوم إدارة مخاطر الكوارث في سياسات وبرامج التنمية، وسيعقب هذه الإستراتيجية خطة عمل للتنفيذ، وصياغة مؤشرات لقياس التقدم المحرز أخذاً في الاعتبار الأهداف والمؤشرات الوطنية التي ستمسهم في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة لإطار سينداي.

٢) زيادة عدد إستراتيجيات وخطط الحدّ من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي، وذلك تحقيقاً لأحد أهداف إطار سينداي الذي ينص على "زيادة عدد الدول التي لديها إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير بحلول عام ٢٠٢٠".

٣) إعادة تشكيل المنتدى الوطني للحدّ من مخاطر الكوارث لتعزيز دوره ومهامه كآلية وطنية متعددة الشركاء تخدم مختلف المستفيدين وأصحاب المصلحة على مختلف المستويات، وتساعد في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات. ويتضمن التشكيل الجديد تمثيل الجهات الرقابية الوطنية من أجل تفعيل المساءلة في الحدّ من مخاطر الكوارث، وتقليل الفجوة بين التخطيط والتطبيق.

٤) تعزيز آليات الرصد الميداني لضمان التأكيد من سلامة الإجراءات المتخذة وأنها في محلها وتوقيتها المناسب، وتحسين آليات متابعة وقياس التقدم المحرز من قبل الجهات المعنية المختلفة، مع التركيز على الإدارة الجيدة للبيانات، وتحسين نظم تتبع وقياس مخاطر الكوارث ومؤشرات

الإذار المبكر، وضمان الموامة بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإجراءات التي يتم تنفيذها.

٥) إعداد وتطوير إستراتيجية وطنية للحدّ من مخاطر موجات تسونامي المحتملة على السواحل المصرية الشمالية بهدف تعزيز قدرة ومرونة المنطقة الساحلية المصرية تجاه مخاطر التسونامي وتقليل نقاط الضعف الحالية من أجل الحدّ من الخسائر المحتملة.

٦) مراجعة وتحديث الخطط الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، والتي تحدد المهام التي يتعين القيام بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية للتعامل مع أنواع الكوارث المختلفة.

٧) بناء نموذج جيد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث من خلال التعاون والجهود المشتركة بين القطاعين في الاستثمار في مجال الحد من مخاطر السيول وتحسين قدرات ومرونة مناطق محددة معرضة لمخاطر السيول (المنطقة الساحلية للبحر الأحمر والمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس).

٨) تنفيذ مشروع "تعزيز إدارة مخاطر الكوارث" بالتعاون مع الصندوق العالمي للحد من مخاطر الكوارث / البنك الدولي، ويساهم المشروع في تعزيز وبناء القدرات الوطنية وبمهدّ الطريق لمزيد من التعاون والتآزر مع التركيز على الوقاية والتأهب أكثر من التركيز على الاستجابة.

٩) تطوير وتحديث سياسات وخطط العمل الوطنية من أجل تعزيز تطبيق مفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل" والذي يدعو لإعادة البناء والإعمار بطريقة تجعل المجتمعات والأصول والممتلكات أقل عرضة للكوارث، ويعزز مرونتها. ونحن إذ نتطلع الآن إلى التعلم من أفضل الممارسات والتجارب الدولية الأخرى وتطويرها في السياق المصري.

١٠) إعداد وتطوير إستراتيجية وطنية للتعامل مع العشوائيات والمناطق غير الآمنة في مصر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ظاهرة العشوائيات لا يمكن فهمها والتعامل معها على أساس الظروف المادية والإنشائية وحدها، وأن تطوير الأحياء الفقيرة يجب أن يكون في إطار عملية التنمية المتكاملة والمستدامة.

- ١١) تطوير السياسات الوطنية التي تؤكد الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ، والأخذ بعين الاعتبار أولوية تلك الفئات في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث والتأكيد على قدرات تلك الفئات باعتبارها رصيذا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا هائلا.
- ١٢) تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات الوطنية المعنية لدعم تمكين الشباب وتعزيز دورهم في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث من خلال التدريب والتوعية وضمان مشاركتهم الفعالة.

السادة أعضاء الوفود

السيدات والسادة

إن حكومة جمهورية مصر العربية تُقدِّر وتُثمِّن كثيرا الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية للتنسيق بين الدول الأعضاء في صياغة رؤية عربية مشتركة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وتُعبِّر جمهورية مصر العربية عن التزامها الدائم نحو دعم أعمال الجامعة العربية في مجال الحد من المخاطر، وأهمية التعاون من أجل الاستجابة بشكل جماعي وسريع للكوارث التي تتعرض لها المنطقة العربية. ونظرا لطبيعة المخاطر التي لا تعترف بالحدود بين الدول، فإننا إذ نؤكد على ضرورة التعاون الدولي والإقليمي باعتباره مفتاحا أساسيا ومستمرًا لتحقيق أهدافنا، لاسيما من حيث تبادل المعارف وأفضل الممارسات والابتكار.

وفي هذا الصدد، نؤد أن نؤكد مجددا التزامنا ودعمنا لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠) والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وذلك بالشراكة والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجميع الشركاء الآخرين.

كما تعرب جمهورية مصر العربية عن خالص تمنياتها لإعطاء دفعة قوية لاتخاذ إجراءات ملموسة لتمكين المنطقة العربية لتحقيق الأهداف والأولويات الواردة في الاستراتيجية العربية من مخاطر الكوارث.

وفي النهاية نود أن نُعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لجميع المساهمين في تنظيم هذا المؤتمر آمليين ان تُكَلِّل جهود الجميع بالنجاح والتوفيق.